ملخص

رغـم أن تغيـرا حقيقيا قد حصل على واقع المجتمع الفلسطيني بين حقبتي الاحتلال وقيـام السـلطة الوطـنية الفلسطينية، فإن حجم العقبات، والتحديات التي لا تزال تواجه بناء مجـتمع مدنـي قـائم على أسس ديمقراطية، يشكل مسافة زمنية، ونوعية تفصل بين الحلم، والواقـع، ومـا يمكـن تحقيقـه في ظل معطيات الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، وطبيعة العلاقـات القائمة داخل المجتمع الفلسطيني، التي تتعزز بالممارسة السلبية للسلطة (كمفهوم)، مـن تفرد، وقمع، وغياب التعددية السياسية الفاعلة، وغياب الانتخابات الدورية، والعودة في أغـلب الأوقـات إلى العائلة أو العشيرة، أو المنطقة للحصول على الدعم والنصرة والتأييد، وفـي ظل انعدام الأمن الاقتصادي والأمان السياسي، ناهيك عن حجم الإرث التاريخي الثقيل الـذي تركه نموذج منظمة التحرير الفلسطينية، وما نما حوله من طحالب نفعية، تعمل بكل ما أوتيـت من قوة، في منع عجلة الديمقراطية من السير نحو بناء مجتمع مدني، قائم على أسس ديمقراطية قوامها دولانية السلطة، والشفافية والمحاسبة.

تـأتي هـذه الدراسـة بعـد مرور ما يقرب سبع سنوات من عمر السلطة الوطنية الفلسـطينية، وفـي ظل تصاعد وتيرة التطرف الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني سلطة وأفرادا وتوقف عملية السلام وجمودها، لتبقي الوطن أشلاء مجزأة، ولتضع منظمات المجتمع المدنـي في تحد جديد/ قديم، فمهام البناء لم تنعزل بعد عن مهام التحرير، وان شهدت الساحة الفلسـطينية فـترة الهـدوء الذي يسبق العاصفة. ولتسبر عمق واقع الديمقراطية في المجتمع الفلسـطيني، مسلطة الضوء على مكونات المجتمع المدني، ولتقف على حقيقة مسيرة السلطة الوطـنية الفلسـطينية، وواقعهـا، ونظرتها لهذه المنظمات، كما تأتي لتقف على مدى التزام مـنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بالشعارات التي تنادي بها، بـدءا بالحـركات السياسـية المعارضـة، أو المؤيدة لاتفاقيات أوسلو، ومرورا بالاتحادات والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات، وانتهاء بالمجلس التشريعي.

تصرفت السلطة الوطنية الفلسطينية-طوال السنوات الماضية- كأنه لا يوجد منظمات مجـتمع مدني، فعملت على تعطيل القوانين، والتشريعات، وكأن الاحتلال غير قائم فأعطت لنفسها صلاحيات قمعية واسعة، وتعاملت مع منظمات المجتمع المدني بناءً على أسس نفعية، واحتوائية، وصدامية، ولم تعمل على فصل السلطات الثلاث.

أمـــا على صعيد منظمات المجتمع المدني فقد أظهرت الدراسة مدى بعدها عن واقع الممارســـة الديمقـــراطية فـــي حياتها الداخلية، وابتعادها عن فئاتها المستهدفة، ومدى ضعف إسهامها في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

فعـــلى صـــعيد الحـــركات والفصائل السياسية؛ فإنها تعاني غياب القدرة التأثيرية في المجـــتمع الفلســـطيني، وعـــدم القدرة على القيام بالأدوار المنوطة بها، كما تعاني من غياب الانتخابات في صفوف قياداتها الأولى.

أمـــا الاتحـــادات الشـــعبية، والنقابات المهنية فإنها مقسمة بين دائر في فلك السلطة، ومـــتذمر من غياب تطبيق القانون، كما تعاني الانقسام بين داخل فلسطين وخارجها، وغياب العضوية الفاعلة.

فـــي حين تعتبر المنظمات الأهلية الفلسطينية الأنشط بين منظمات المجتمع المدني، حيـــث تـــتميز علاقـــتها بالـــتعاون مع المجلس التشريعي ، إلا أنها تعاني من غياب ضعف ممارســـتها الديمقراطية في بنيتها الداخلية، واعتمادها على التمويل الخارجي، وتراجع العمل التطوعي.

وبالنظر إلى المجلس التشريعي الذي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز المجتمع المدني الفلسطيني، فانه يعاني من هيمنة السلطة التنفيذية واعتدائها على شخصياته وقراراته، وانتهاء صلاحياته دون إجراء انتخابات جديدة، وضعف علاقته بالجمهور.

وفـــي الختام يتضح لنا أنه ما زال هناك مسافة حقيقية قائمة بين المجتمع الفلسطيني، ومنظماته المدنية وبين المجتمع المدني المنشود.